



تقدّم جبهة النضال الشعبي الفلسطيني
بأسمى آيات التهنئة ثُبّأنا شعبنا الفلسطيني والامة العربية والاسلامية
بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك

أعاد الله وقد تحقق أمني شعبنا وتطعلاته بالحرية والاستقلال



نَضَالُ النَّاسِ

العدد رقم (128)

دورية أسبوعية شاملة تصدر عن جبهة النضال الشعبي الفلسطيني

الاثنين 3/3/2025

العرب بين قمتين

أوروبية تعتمد على الذات عمقت هذه الرؤية أيضاً السياسة الضريبية الجديدة التي من شأنها أن تشن الاقتصاد الأوروبي.

رجاً «موقعه» البيت الأبيض وجشع ترامب للسيطرة على موارد أوكرانيا والطريقة التي عمل بها زيلينسكي دفعت الأطراف الأوروبية الفاعلة وذات الاقتصادات القوية والتي لديها نزاعات استقلالية للتحرك لحماية مصالحها الاستراتيجية ليس فقط من الخطر الروسي فقط، وإنما من مخاطر سياسية ترامب.

ما يستدعي من القادة العرب استخلاص الدرس الأهم من «واقعة» البيت الأبيض أنه لا ينبغي أن يستفرد ترامب بأي رئيس عربي أولاً، ولن يستطيع أي طرف بفرده مواجهة الموجة العالمية لترامب وجموحه غير المحسوب خصوصاً في مشروعه الذي يمس الأمان القومي العربي ثانياً، ويطلب وضع استراتيجية عربية لمواجهة وإحباط مشروعه انطلاقاً من الدفاع عن الأمان القومي لبلدان المنطقة، وتصحيح المسار بأن السلم الإقليمي والأمن والاستقرار بالمنطقة لن يتحقق بدون ممارسة الشعب الفلسطيني حقه بتقرير المصير وإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة طبقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية.

ولدى العرب من أوراق القوة لاستخدامها ليس للدفاع عن مصالحهم المشتركة فحسب وإنما لصياغة قواعد للتعامل تحفظ حقوقهم ومصالحهم، انطلاقاً من الأخذ بعين الاعتبار المتغير الإقليمي المتمثل بانهيار ما كان يسمى محور المقاومة الذي هو في الواقع محور إيران المتمدد من طهران لصنعاء، مروراً بليبيا وذراعه حزب الله ودمشق وحركة حماس التي تصدرت المشهد بالوكالة عن أطرافه.

انهيار محور إيران بالقدر الذي ارتج المانحة من عوامل عدم الاستقرار دفع ببلدان الاعتدال العربي التي كانت في موقع الوسط في التحاذبات الإقليمية والدولية لأن تتصدر المشهد السياسي وتعيد بناء استراتيجيةاتها بناء على التحولات الدولية وأن الراون تقدم شيئاً بدون مُن خاصّة بعد غياب التهديد الإيراني الذي كانت الولايات المتحدة الأمريكية أول المستفيدن منه لتطبيع المنطقة بذرعة الدافع منها.

المتغير الثالث والمهم أن هناك انسجاماً ما بين الموقف الرسمي والشعبي لدول الاعتدال العربي الذي لم يكن متوفراً سابقاً بهذا القدر، الموقف الشجاعية والقوية التي اتخذتها عواصم هذه البلدان بالرد على مقتراح ترامب بتهجير سكان قطاع غزة لaci التفاوض شعبياً ودعماً عزز من مواقف أنظمة الاعتدال العربي في مواجهة أي ضغوط مستقبلية.

ليس من خيار أمام القمة الاستثنائية بالقاهرة سوى دعم الشرعية الفلسطينية، انطلاقاً من المشكلة ليست بالنظام السياسي الفلسطيني ولا بوجود الشعب الفلسطيني على أرضه بل بوجود الاحتلال الذي ينبغي إزالته، واليوم التالي بغزة هو ما تقرره الشرعية الفلسطينية مع شركائها العرب وليس في استمرار سيطرة حركة حماس على قطاع غزة التي تعيق وتعطل أي حل سياسي، وخطوة التعافي المبكر و إعادة الاعمار.

دعم وتعزيز الشرعية الفلسطينية وتمكين حكومتها في قطاع غزة والضفة الغربية هو أولاً وقبل كل شيء هو حفاظاً وتعزيزاً لشرعية النظام الرسمي العربي.

تعقد القمة العربية الاستثنائية بطلب من دولة فلسطين بالقاهرة في الرابع من آذار الجاري بعد تأجيل لعدة أيام، استوجبته التحضيرات السياسية وإنفاج الموقف العربي بصورة موحدة للرد على مقتراح الرئيس ترامب بتهجير سكان قطاع غزة للأردن ومصر، والسعودية لاحقاً وبلدان أخرى، هذا مع إضافة الدعم غير المشروط لنتيابه بالمضي قدماً بتفويض السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية تمهدًا لفرض الضم الكلي أو الجزئي عليها، مما يعني بالضرورة موجة تهجير جديدة للأردن تضاف إلى الموجة المهاجرة من قطاع غزة. مشروع ترامب نتنيابه لا يعني فقط تدمير حل الدولتين المتفق عليه دولياً على أساس تطبيق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، فهو إعادة صياغة الخارطة الديمغرافية والجيوسياسية في المنطقة لتسجم مع شق أوسع جديد، ونظام إقليمي مركب على مقاس المصالح الإسرائيلية والأمريكية. وتبعاً للقمة الاستثنائية ستعقد القمة العربية الاعتيادية في بغداد ووزعت الحكومة العراقية الدعوات لتنطلق في الأسبوع الأول من شهر أيار القادم.

افتتاحية
العدد

وما بين القمتين وقبلهما جرت وتجري تحولات عميقة ومؤثرة على النظام الدولي، وعلاقات توازن القوى إقليمياً ودولياً بين اللاعبين الكبار الولايات المتحدة، روسيا الاتحادية، والصين الشعبية. وبدون شك تشير هذه التحولات لانتقال العالم من حالة التوازن بالقوى ما بين الولايات المتحدة الأمريكية التي حاولت الاحتفاظ بقيادتها للعالم وللنظام الدولي الأحادي القطبية وهو ما تحاول اداره ترامب مواصلته، لكنها تزيد الأمور سوءاً بتخبطها في سياساتها الخارجية التي استفزت كل دول العالم بما فيها حلفائها التقليديين من جيرانها كندا والمكسيك، لقارة الأوروبية، ولبلدان الاعتدال العربية، وما بين بروز نظام دولي جديد متعدد الأقطاب تلعب فيه كلاً من روسيا الاتحادية والصين الشعبية، والهند علاوة على الدول الصاعدة كالبرازيل وجنوب إفريقيا دوراً مقرراً في السياسة الدولية لإعادة الاعتبار للأمم المتحدة والقانون الدولي والشرعية الدولية كأساس للعلاقات بين الدول وليس سياسة الهيمنة وتهبيش المؤسسات الدولية، والخروج عن القانون الدولي بالاعتماد على سياسة القوة والتخلي عن سياسة المعايير المزدوجة التي لم يعد لها داع بالعلاقات الدولية الجديدة.

في كلتا القمتين ينبغي على صانع القرار السياسي العربي التباهي بعض هذه المتغيرات الدولية الجديدة، مفاوضات أمام وسائل الإعلام ومحاولات الإخضاع بالإكراه والقوة لرئيس أوكرانيا ليس من أجل وقف الحرب والسلام، وإنما من أجل التنازل عن ثروات بلاده لصفقة غير عادلة يريدها ترامب بادعاء التعويض المبالغ فيه عن الدعم المقدم لأوكرانيا في حرب دفعت إليها لتخوضها بالوكالة عن الناتو.

الدرس الأساس من واقفة أو «موقعه» البيت الأبيض أن ترامب وفريقه يريد أن يفرض مططاً جديداً بالعلاقات الدولية جوهرة وأدواته الضغط والابتزاز والتربوي وتصدير الخوف، هذا المضمون كان سائداً بالسابق بالسياسة الخارجية الأمريكية إلا أن تفتيذه كان يتم بوسائل دبلوماسية ناعمة لا تحمل هذا القدر من الإهانة والاستهانة بقادة الدول والشعوب، هذه «الواقعة» معطوفاً عليها السياسة الأمنية الأطلسية التي خلقت خلافاً بين ضفتي المحيط، والعودة للدعوة لسياسة أمنية

مَعْوِقَاتُ الْقَوْمِيَّةِ وَتَأثِيرُ الْمُسْتَجَدَاتِ السِّيَاسِيَّةِ عَلَىِ الْيَقِظَةِ الْعَرَبِيَّةِ

بِقَلْمِنْ د. عَابِد

هذه المعوقات من جانب الاستعمار الغربي بحيث أزالت السيادة التركية من الوطن العربي نهائياً في غضون الحرب العالمية الأولى بهزيمة تركيا، ووقوع ما كان يأقي تحت حكمها من أقطار الوطن العربي في قبضة الاستعمار الغربي «الانتداب»، وكانت القومية العربية آنذاك أخطر القوى التي كانت تخشاها الدول الاستعمارية، ولذلك كانت سياساتها موجهة من بداية الأمر إلى تصفية هذه القومية التي تعني الوحدة، وشغل العرب بما يحرف البوصلة عنها، وهذا هو مفتاح السياسة الاستعمارية في الوطن العربي بين الحربين العالميتين الأولى والثانية وما بعدها، والتي تمثل فيما يلي:

- 1- قسم الاستعمار الغربي الوطن العربي إلى دول، ثم إلى أجزاء منفصلة، وأقام الحواجز بين هذه الأجزاء فقضى على حرية الانتقال والاتصال بين العرب بوضعه للحدود مناطق نزاع.
- 2- آثار الاستعمار النعرات المحلية للقضاء على فكرة الوحدة وال القومية العربية، فأثار نزعه الفرعونية في مصر، والفينيقية في لبنان، وسمى العرب بأسماء مختلفة في الأجزاء المختلفة، فهم عراقيون، وسوريون، ولبنانيون، وفلسطينيين، ومصريون، وسودانيون.
- 3- خلق الجنسيات المتعددة، من الجنسية العربية الواحدة، بل عمل الاستعمار على إخراج بعض الشعوب العربية عن إطار القومية فعمل على فرنسة الجزائر وادعى بأنها جزء من الوطن الفرنسي، وكذلك دول المغرب العربي.

- 4- آثار الاستعمار روح العداء الطائفي من الأديان والمذاهب في الوطن العربي، فعمل على التفرقة بين الدروز والموارنة في لبنان، وبين المسلمين والأقباط في مصر، وبين الشيعة السنين في العراق، وبين الزيدية السننية في اليمن، وعمل على ترسيخ بعض القضايا العنصرية رغبة في التفرقة البربر ليس عرباً، ولبنانيون من نسل الصليبيين الأفرنج، وهكذا، وهذه النزاعات ما زالت موجودة في بعض الدول وتعتبر من التحديات والمعوقات للقومية العربية، باعتبارها تبعات الاستعمار، والمواجهة في التخلص منها هو الانتصار الحقيقي للوحدة العربية والعودة إلى اليقظة، هكذا عمل الاستعمار الغربي، وما بعده من الاحتلال الإسرائيلي- الأمريكي في المنطقة على تفتيت الوطن العربي وأدى ذلك إلى إضعاف القومية العربية والتباين بين الشعوب العربية، ولكن إلى حين الواقع إنه لا خوف على القومية العربية ما دامت هناك اللغة العربية تربط بين أقطار العرب، وما دام هناك تاريخ عربي يربط بين وجدهم وبين مصيرهم، وما دام هناك الثقافة العربية تربط بين عواطفهم وأمزجتهم، حقيقة خف تيار القومية العربية بفعل الاستعمار والاحتلال، ولكن كل هذه العوامل استطاعت أن تلمس من الظروف التي حدثت أيضاً بحكم حتمية التاريخ فرضاً لإحياء فكرة القومية العربية والمحافظة عليها، يجب على الدول العربية جميعاً إعادة حساباتها جيداً، والتفكير ملياً في تفعيل دور القومية العربية من جديد، ووضع الأسس السليمة لتطبيقها مع مراعاة المستجدات السياسية بالمنطقة وما تركت من مخاطر تواجه الدول العربية ومستقبلها، للمحافظة على شعوبها وأوطانها من الاستعمار وأهدافه في تجزئة الدولة إلى دويلات، والدولية إلى كانتونات، بالانقضاض عليها ونهب خيراتها وثرواتها.

بداية يتناول الكاتب في هذا المقال معوقات القومية العربية والتي ينسبها التاريخ إلى انقضاض الدول الاستعمارية على البلاد العربية، وما صاحب تلك الفترة من مقاومة عربية لهذا الاستعمار العنصري في القرن التاسع عشر، وتأثيره على سلوك تلك الدول، وما أفرزتها من تبعات سياسية واقتصادية تقع على مستقبل الدول العربية حتى بعد الاستقلال، كما يتناول الكاتب احتمالية اعادة اليقظة العربية، بعد تأثير المستجدات السياسية والأمنية في المنطقة، على مجريات الأوضاع السياسية، بدءاً من التحالف والانحياز الامريكي الكامل لإسرائيل لتنفيذ سياساتها الاستعمارية في فلسطين، هذا ما استوحى من الكاتب إلى التساؤل الرئيس بهذا المقال وهو: هل أعادت المتغيرات السياسية اليقظة العربية من جديد؟ خاصة بعد المتغيرات الاقليمية والدولية، وما تخطط له الولايات المتحدة الأمريكية- الاسرائيلية بقيادة الرئيس ترامب، بالمنطقة من تصفية لقضية الفلسطينية، ومن استيلاء على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، وقطع غزة، وطرح خطة ترامب لتهجير السكان الغزبين إلى دول الجوار، مصر، الأردن، السعودية، تلبية لرغبات نتنياهو والحكومة الاسرائيلية المتطرفة. فهذه المستجدات والطرح الامريكي الاسرائيلي الجديد نحو تهجير الفلسطينيين من ديارهم ووطنهم، دفع العرب إلى أن يخشوا على مستقبل بلادهم، فالمستجدات أصبحت تهدد دولها وتمس بأمنها القومي. وأن تلك المخاطر تهدد حاضر ومستقبل البلدان العربية، مما وضعها في يقظة كالتى اسهمت اسهاماً كبيراً في دعم حركته الوطنية التحررية في إقامة وحدة عربية في منتصف خمسينيات القرن الماضي أبان فترة الرئيس الراحل جمال عبدالناصر، مؤسس القومية العربية، والآن تواجه الدول العربية تحديات قدس منها القومي نتيجة لمحاولة تنفيذ المخطط الاستراتيجي الإسرائيلي الامريكي بما يتوافق مع المصطلح الامريكي شرق أوسط جديد، لا شك بأن القضية الفلسطينية قضية مركبة ومحورية في الشرق الاوسط، وقد تسهم في إعادة توجيه سياسات الدول العربية و إمكانية اليقظة لها من جديد بعد طرح مقترن بتهجير سكان قطاع غزة إلى دول الجوار مصر، الأردن، السعودية، والاستيلاء على الاراضي الفلسطينية، ولكن هذه المرة بتنفيذ استعماري امريكي إسرائيلي متوافق.

هذا يستوحى من الكاتب أن يدرك بان تصريح ملك الأردن خلال زيارته للبيت الابيض بدعوة لقاء الرئيس ترامب، وتصريحه خلال المؤتمر الصحفى المفاجئ والذى لم يكن ضمن بروتوكول اللقاء، أن مصر لديها خطة للمرحلة التالية من الحرب لقطع غزة، ويتطرق العرب جميعاً تلك الخطة لحل معضلة غزة بعد الحرب المدمرة، ما هو إلا تأكيد على ان مصر اعاده دورها رائدة الدول العربية، وتاريخياً لها تجربة اليقظة العربية، كما أن لها أرث في دعم ومساندة حركات التحرر الوطني منذ خمسينيات القرن الماضي. كما أود أن أوضح أيضاً أن معوقات القومية التي اصابت الدول العربية بعد انتهاء فترة السبعينيات والثمانينيات وما شهد من عقد اتفاقيات السلام العربية مع اسرائيل، وما أفرزته من تحديات وصعوبات اصابت الدول العربية بوحدتها القومية، وعلى هذا الاتجاه العربي للقومية العربية، قد أتت

مخرج بعقلية راعي البقر في البيت الأبيض

بقلم: خليل حمد

ترامب ونتنياهو يخططان لتهجير أهالي القطاع إلى الجنوب السوري. التوغل الإسرائيلي المستمر و«تحذيرات» نتنياهو من أي وجود عسكري للادارة الجديدة جنوب سوريا تعزز هذه المعلومات.

يتصرف ترامب بمعزل عن ردود أفعال العالم، وإن كان يُضطر أحياناً لتلبي تصريحاته وليس تصرفاته أمامها بطريقة تجعله يبدو «مهرجاً متقناً» لدوره. جزء من هذا التراجع، تغيير صيغة تصريحاته بخصوص التهجير القسري في القطاع وزعمه أنها مقترن فقط وأنه «جيد ولكنني سأكتفي بالتصوية ولن أفرضها». كذلك تأجيله فرض رسوم جمركية على بضائع كندا والمكسيك والاتحاد الأوروبي والصين - بعد التهديد بالمعاملة بالمثل هذه مواجهة للإجراءات الأمريكية، لكنها ليست مواجهة للسياسة الترامبية، وثمة فرق كبير.

الصحفي في «واشنطن بوست» الأمريكية ماكس بوت ناقش في مقال «تكتيكات ترامب في فرض الرسوم الجمركية»، وخلص إلى أن هذه السياسة الأمريكية بالضغط عبر الضرائب على الدول تستهدف أوروبا بشكل كبير، ويحذر من أنها ستؤدي إلى نتائج عكسية، فالدول المستهدفة ستبحث عن شركاء اقتصاديين آخرين ما يعني تراجع التجارة مع الولايات المتحدة. لكن المسألة أخطر من ذلك. العالم سيفقد ثقته بالولايات المتحدة عموماً، وليس بإدارة ترامب. من يضمن لا يأتي مهرج آخر ينسف اتفاقيات تجارية أو سياسية تعود عليها الأطراف الدولية؟ بل إن المشاعر القومية في الدول المستهدفة ستتعزز بحيث تحول إلى «عداء» للولايات المتحدة.

يريد ترامب إنهاء الحرب في أوكرانيا باتفاق بينه وبين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين. لا وجود لأوروبا في حساباته، رغم أنها المعني الأكبر فيما يجري على حدودها الشرقية. يريد «إنهاء حرب لا مصالح له فيها» ويرفض استمرار اعتماد حلفاء واشنطن على إنفاقها العسكري لحماية أنفسهم. يد يده للخصوم كي يتتجنب حرباً عالمية ثالثة، فيرأيه أن «عصر أمريكا الذهبي» يكون في عام يشهد الحد الأدنى من النزاعات المسلحة. لكن هذه «المثالية» الظاهرية لا تتطلب التخلص عن الحلفاء التقليديين لواشنطن كما يفعل ترامب، بل تعزيز الشراكة معهم كما ترى أستريد شفراوبل، الزميلة في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن. ترى الأكاديمية الأمريكية أن «فراغ القوة» الناتج عن سحب محتمل جزء من القوات الأمريكية من أوروبا قد تملأه روسيا أو الصين. وهذا ليس في مصلحة أمريكا أبداً.

السؤال هو: هل يمتلك العالم أدوات ورغبة وضع حد للتمادي الترامبي؟ لا يبدو أن أوروبا مستعدة بعد أو لا يبدو أنها مدركة لخطورة ما يمكن أن ينفذه ترامب من خططه وأهدافه. عندما طرحت الولايات المتحدة مشروع القرار في مجلس الأمن الدولي بخصوص أوكرانيا، والذي اعتبرته أوروبا متماهياً مع الموقف الروسي، امتنعت كل من فرنسا وبريطانيا على التصويت. امتنعتا فقط. لم تستخدما حق النقض «الفيتو» الذي يخولهما منع صدور القرار «المخالف لسياسة أوروبا مجتمعة». هذا يعني أن لندن وباريس لم تؤمنا بعد بقدارتهما، أو لم تقررا استخدام أدواتهما لمنع «قادي» الإدارة الأمريكية بإهانة قارة بأكملها.

عربياً، يجب أن يمتلك قرار المواجهة أولاً. ما المانع من عقد قمة عربية طارئة مخصصة فقط لبحث كيفية مواجهة السياسات الأمريكية الإسرائيلية في فرض أمر واقع يحاولون فرضه في غزة والضفة والمقدسات الإسلامية والمسيحية في عموم فلسطين. بل وعلى الدول العربية المحبيطة بالأرض المحتلة، ترامب امتلك «قراراً» وبدأ بتحويله إلى واقع بعد لحظات من وصوله إلى البيت الأبيض. حان الوقت لكي يمتلك العرب قراراً ويدعموا بتنفيذها بعد سبعة وسبعين عاماً من احتلال أرضهم وتهجير شعبهم وانهيار مقدساتهم.

لم يأت الرئيس الأمريكي دونالد ترامب باستراتيجية جديدة في ولايته الرئاسية الثانية، «أمريكا أولاً» كانت شعاراً عمل على تطبيقه منذ الولاية الأولى بين 2017 و2021، ولا هو أقى بأسلوب تنفيذ جديد، لكن الاختلاف اليوم هو مستوى التطبيق وفعاليته. يسابق الرجل الزمن لتحقيق خططه خلال أربع سنوات هي مدة ولايته الثانية، والأخيرة.

داخلياً: يريد ترامب أن ينتقم من الذين «وقفوا ضد سياساته» في الولاية الأولى، من السياسيين، والنظام القضائي، بل والدولة الأمريكية العميقه بإضعافها وإخضاعها، وصولاً إلى تفكيكها، وفي هذا الإطار جاء فصل عشرات آلاف الموظفين الفيدراليين (من ضمنهم أشخاص صوتوا له)، إضافة إلى «عدم الاكتاث» بأثر سياسة «رفع الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة» على المواطن الأمريكي. تراجعت شعبية 5% في الشهر الأول لولايته. لكن هل يعني ذلك شيئاً؟ الرجل لا يمكنه أن يكون رئيس لولاية ثالثة، و«تبرأ» الجمهوريين من أفعاله أمر ممكן جداً، كما تردد عقب الطريقة التي انتهت بها ولايته الأولى.

خارجياً: ينظر الرجل إلى العالم نظرة رجل الأعمال. كل الدول صفات محتملة لأجل المال. من وجهاً نظرة تعود أمريكا «قوية» إذا امتلكت الكثير الكثير من المال فقط! لأجل هذا لا يبدو مستغرباً الحديث عن «صفقة المعادن» التي تتفاوض عليها الولايات المتحدة وأوكرانيا بعد أشهر من الضغط الترامبي على كيف وعلى الرئيس فلاديمير زيلنسكي شخصياً عن طريق مواقف متماهية إلى حد كبير مع الرؤية الروسية لإنها الحرب في أوكرانيا. صفقة يُسلم فيها زيلنسكي نصف ثروة أوكرانيا من الموارد الطبيعية النادرة التي تقدر قيمتها بـ 500 مليار دولار إلى واشنطن كنوع من «رد الدين» الذي قدمته إدارة بايدن لكيف نحو 66 مليار دولار من الدعم العسكري. «رفع الرسوم الجمركية» على جميع الدول بما فيها حلفاء واشنطن الأقرب تأتي في هذا الإطار أيضاً.

خطط ترامب الخارجية الأخرى، تمثل بضم كندا وجعلها الولاية 51، أو الاستحواذ على جزيرة غرينلاند من الدنمارك، واستعادة قنطرة بمنا من جمهورية بمنا، وتغيير اسم خليج المكسيك إلى «خليج أمريكا»، وتهجير أبناء قطاع غزة لللاستيلاء عليه وبناء مشاريع اقتصادية فيه. مشاريع ولو كانت صعبة التتحقق لأن العالم لن يقف مكتوف الأيدي، إلا أنها تعكس عقلية راعي البقر الذي يعتبر أن بلاده تعيش وحدها في العالم، وبقية الدول تابعة فقط، ووجودها عبء أكثر من كونه دعماً. شيء يُشبه عقلية تعاطي «الكاوبوي» الأمريكيين تجاه أبناء الأرض الحقيقيين الذين أطلق عليهم «الهنود الحمر» (بدل أن يُقال عنهم الأمريكيون لأنهم فعلاً هم الأمريكيون الحقيقيون).

في التنفيذ: بدأ ترامب هجومه على أوكرانيا منذ حملته الانتخابية، وكله بهاجمة زيلنسكي شخصياً ووصفه بالكوميدي متواضع النجاح، وبالديكتاتور. ثم امتنعت إدارة عن التصويت على قرار أوروبي في الجمعية العامة للأمم المتحدة أبدى الدعم لوحدة أوكرانيا وسيادتها، بالمقابل، مررت واشنطن في مجلس الأمن قراراً دعا إلى وقف الحرب، بدون إدانته. روسيا أو تحملها مسؤولية بدء الحرب وهي «الكليشة الغربية» لأي قرار يتناول الوضع في أوكرانيا. لكن الهجوم طال أيضاً كل القارة العجوز عندما حول نائب جي دي فانس مؤتمر ميونيخ للأمن إلى منبر لتوجيه انتقادات لاذعة للحكومات الأوروبية والتشكيك بديمقراطيتها و«التوجيه» بزيادة جرعة الأحزاب اليمينية المتطرفة في حكومات دول مثل هنغاريا وتشيكيا وسلوفاكيا وإيطاليا وفنلندا.

كما طرح ترامب تهجير سكان غزة، وحاول الضغط على الأردن ومصر لاستقبالهم. الرفض العربي وال العالمي الواسع أدى لتراجعه «ظاهرياً»، فالمعلومات غير المعلنة تقول إن كلاً من

د. مجدلاني اعتبرها جريمة حرب وإرهاب دولة تتماشى مع الدعم والشراكة الأمريكية

سموتريتش يتوعّد بأن تهدم حكومته هذا العام مباني بالضفة أكثر مما يبنيه الفلسطينيون

خبراء: هدم المنازل جريمة تواصل إسرائيل ارتكابها منذ اقامتها عام 1948

تقرير - نائل موس

تقنيات حديثة لمراقبة البناء الفلسطيني. وشدد على أن الأمر لا يقتصر على ملاحقة ما زعم أنه بناء «غير قانوني»، بل يشمل أيضاً «منع كامل للبناء الفلسطيني وإعادة السيطرة الإسرائيلية على الأرض».

وتفرض سلطات الاحتلال سيطرتها الكاملة على المنطقة (ج) بالضفة الغربية، ومنع البناء أو استصلاح الأراضي فيها، دون تراخيص من شبه المستحيل الحصول عليها، وفق تقارير للأمم المتحدة.

وصنفت اتفاقية أوسلو 2 لعام 1995 أراضي الضفة ضمن 3 مناطق: «أ» تخضع لسيطرة فلسطينية كاملة، و«ب» تخضع لسيطرة أمنية إسرائيلية ومدنية وإدارية فلسطينية، و«ج» تخضع لسيطرة مدنية وإدارية وأمنية للاحتلال وتقدر الأخيرة بنحو 60% من مساحة الضفة. وبالنوازي، اعتبر سموترنيتش أن تعزيز المشاريع الزراعية في الضفة يمثل هدفاً استراتيجياً لمحظ خلط حدود 1967. قاتلاً إن مزارع الضفة تعتبر «هدفًا استراتيجياً للمحافظة على الأرض ومنع الاستيلاء عليها». «ومنع الفلسطينيين من توسيع سيطرتهم غير القانونية على الأراضي»، على حد قوله!.

ويعتبر سموترنيتش أن الضفة الغربية - بما فيها القدس الشرقية- جزء من إسرائيل وتعهد بسيطرة الكاملة عليها خلال عام 2025 الجاري، تحت مسمى خطة «فرض السيادة الإسرائيلية».

وب شأن ردود الفعل على الإعلان، قال سموترنيتش: «حتى لو كان هناك من سيتعذر ظاهرها بتصریحات أو بأخرى بما في ذلك من الدول العربية، فقد أثبتنا بالفعل في اتفاقيات إبراهيم أنه عندما تصر إسرائيل على رأيها فإنها تحظى بدعم وتقدير من الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية المجاورة.. ولاحقاً كتب على حسابه مئنة إكس: 2025 - عام السيادة الإسرائيلية في يهودا والسامرة».

وأشارت صحيفة «هارتس» العبرية، إلى أن قادة المستوطنين يستندون في آمالهم بما يتعلّق بتوسيع الاستيطان إلى ولاية ترامب السابقة، إلى جانب علاقتهم الوثيقة مع المسؤولين في إدارة ترامب ومع قياديين في الجالية الإنجيلية المؤثرة على ترامب وتحويله على دعم ترامب الكامل لهم.

وفي 12 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، قالت هيئة البث الإسرائيلي إن رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو يعتزم إدراج قضية ضم الضفة ضمن جدول أعمال حكومته، بعد تسلّم ترامب مهماته.

ومخطط السيطرة الإسرائيلي على الضفة الغربية، جاهز ورُسمت

توعّد وزير المالية الإسرائيلي المستوطن المتطرف بتسليّل سموترنيتش، الأحد الماضي، بأن تهدم حكومته في عام 2025 الجاري، مباني أكثر مما يبنيه الفلسطينيون في الضفة الغربية المحتلة، وذلك للمرة الأولى منذ 1967، الأمر الذي اعتبره عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الأمن العام لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، د. أحمد مجدلاني، جريمة حرب وإرهاب دولة منظم، تتماشى مع الدعم والشراكة الأمريكية بخطبة التهجير.

سموتريتش زعيم حزب «الصهيونية الدينية» اليميني المتطرف، وفي اجتماع وحدة إنفاذ القانون بما يسمى «الإدارة المدنية» التابعة لجيش الاحتلال بالضفة، قال: «2025 سيكون أول عام منذ 1967 الذي ندمر فيه أكثر مما يبنون»، و«نحن نُفِي في ذلك بكل قوتنا، بمزيد من عمليات الهدم»، فـ«السيطرة على الأرض هي جوهر الصراع، ومن يسيطر على الأرض يحدد مستقبلها».

المستوطن ذو الأصول الأوكرانية، ولد في مستوطنة «خاسبين» بالجلolan السوري المحتل، ويعيش مع زوجته وأطفاله السبعة، في مستوطنة كدويميم المقامة على أرض نابلس، غير قانونية بموجب القانون الدولي. وقد بني مسكنه على أرض فلسطينية خاصة استولى وأقام عليها منزله بشكل غير قانوني دون ترخيص من حكومته.

وهو مؤيد لتوسيع المستوطنات في الضفة، ويعارض الدولة الفلسطينية، وينكر وجود الشعب الفلسطيني. بصفته وزيراً يتمتع بصلاحيات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، قاد جهوداً إسرائيلية سرية لضم أراضٍ في الضفة الغربية، أولاًً كأمر واقع، ثم بقوة القانون، وغالباً ما توصف تصريحاته عالمياً بأنها «عنصرية» و«معادية» و«فاشية».

ومنذ بدء حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، تكشف حكومة نتنياهو الاستيطان في الضفة الغربية المحتلة ضمن تحركات لضمها. وذلك على وقع تصريحات رسمية إسرائيلية برفض إقامة دولة فلسطينية، في انتهاك وتحد لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

وتؤكد الأمم المتحدة أن الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير قانوني، ويقوّض فرص معالجة الصراع وفق مبدأ حل الدولتين، وتدعو منذ عقود لوقفه. سموترنيتش، قال، أن حكومة ستعمل على تعزيز عمليات الهدم ومنع البناء الفلسطيني في المناطق التي تسيطر عليها إسرائيل. وان ميزانية 2025 ستتضمن زيادة كبيرة في الموارد المخصصة لعمليات الهدم، عبر تعزيز القوى العاملة، وشراء معدات جديدة، وتطوير



وفي هذا الإطار، قال مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، إن إسرائيل تسرع وتيرة الخطوات الرامية إلى ترسیخ ضم الضفة الغربية المحتلة بما يشمل القدس الشرقية، والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية واستبدال المجتمعات الفلسطينية بالمستوطنين انتهاكاً للقانون الدولي.

وأكَّد المكتب أن ذلك يتعارض مع الرأي الاستشاري الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في تموُّر/يوليو الذي خلص إلى أن الوجود الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة غير قانوني ويجب أن ينتهي في أسرع وقت ممكن، ودعا إلى الإخلاء الفوري لجميع المستوطنات الإسرائيليَّة في الضفة الغربية.

وأعرب المكتب عن القلق إزاء التطورات الأخيرة حيث وقعت عمليات هدم جماعية لمنازل ومبانٍ فلسطينية في القدس الشرقية، بالإضافة إلى عمليات هدم نفذت لأول مرة في محمية طبيعية في المنطقة (ب) التي تقع تحت سلطة السلطات الفلسطينية.

وشدد مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على ضرورة أن تعكس إسرائيل مسار هذا التوجه على الفور والامتثال لالتزاماتها بوجوب القانون الدولي بما في ذلك التي حددتها محكمة العدل الدولية، وقال إن للدول الثالثة دوراً حاسماً في وقف سلوك إسرائيل غير القانوني حيث يجب عليها ألا تقر بقانونية الوضع الناشئ عن الوجود غير القانوني الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة وأن تمتنع عن مساعدة إسرائيل في الحفاظ على هذا الوضع.

وقال المكتب إن ذلك يتطلب من الدول أن تدرس بعناية مجموعة واسعة من تفاعلاتها مع إسرائيل بما في ذلك العلاقات التجارية والاقتصادية ودعم الجيش الإسرائيلي.

ويطالب المجتمع الدولي بانسحاب إسرائيل إلى الحدود التي احتلتها في الرابع من يونيو/حزيران 1967، لإقامة دولة فلسطينية.

وتدين وزارة الخارجية والمغتربين بأشد العبارات عمليات هدم المنازل والمنشآت الفلسطينية وتعتبرها جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية يحاسب عليها القانون الدولي، وهي من أبغض الانتهاكات والجرائم التي تخلف آثاراً ونتائج مدمرة على حياة المواطنين الفلسطينيين واقتصادهم ومستقبل ابنائهم.

وتحمل الوزارة حكومة الاحتلال برئاسة بنیامين نتنياهو المسؤولية الكاملة وال مباشرة عن تلك الجرائم البشعة، كما تحمل الوزارة المجتمع الدولي المسؤولية الكاملة عن تجاذله وصمته على تلك الجرائم.

وقالت إن اكتفاء المجتمع الدولي والدول ببعض بيانات الادانة الشكلية لجريمة هدم المنازل وتهجير المواطنين الفلسطينيين يشكل تواطئاً حقيقياً مع الاحتلال وجرائمها وانتهاكاته، خاصة وأن تلك الدول تدرك جيداً أن إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال تتعاش مع ردود الفعل الدولية الخجولة وتستهتر بها ولا تقيم لها أي وزن.

بدوره، اعتبر عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الأمين العام لجبهة النضال الشعبي د. أحمد مجذلاني، تصريحات المتطرف سموترنيتش، بأنها دعوة واضحة وصريحة لممارسة الإرهاب المنظم، وتماشي مع الدعم والشراكة الأمريكية بخطة التهجير.

وقال: هذه الدعوة مخالفة لكافة القوانين الدولية، وأن عملية الضم الفعلية والانتقال إلى توسيع المستوطنات الإسرائيليَّة، وتهجير للسكان، وهو ما «يرقى إلى جريمة حرب» بوجوب القانون الدولي. والاحتلال يعمل من أجل تتنفيذ مخططات حكومة المستوطنين في الضفة الغربية ضمن خطة الاحتلال لتقويض السلطة الفلسطينية وانهاء حل الدولتين بتكتيف البناء الاستيطاني. واضاف: حكومة الاحتلال تواصل حرها العدوانية لأنها تشعر بأنها فوق القانون والمساءلة والمحاسبة، ويتنقى الدعم والحماية الأميركيَّة للأميركيَّين لاستمرار هذا العدوان، وأن إجراءات الاحتلال في الضفة الغربية بما فيها القدس من تهجير قسري وتدمير البنى التحتية والاقتحامات المستمرة بالإضافة إلى الاستمرار في سرقة الأموال الفلسطينية، يهدفان إلى الدفع نحو انهيار السلطة الوطنية الفلسطينية وتقويضها، وكل ذلك يتم عبر الضم التدريجي للأراضي الفلسطينية.

ضمن خطة صفقة القرن التي أقرها ترامب خلال فترة رئاسته الأولى عام 2017، وقد شرع الاحتلال بتنفيذ خطواتها عملياً عبر توسيع الاستيطان، والاستيلاء على أراضي الفلسطينيين في الضفة، ودعم مليشيات المستوطنين بالسلاح والأموال، فضلاً عن تكثيف هدم المنازل، وتهجير التجمعات البدوية الفلسطينية في الأغوار الفلسطينية.

وتشكل سياسة هدم المنازل الفلسطينية منهجهة إسرائيلية رافقت نشأة دولة الاحتلال عام 1948، فقد دمرت منذ النكبة نحو 560 قرية وبلدة فلسطينية ومحتها من الوجود.

كما شرعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ الحظات الأولى لاحتلالها باقى الأراضي الفلسطينية عام 1967، باتباع سياسة منهجية؛ بهدف إحكام السيطرة على الأراضي المحتلة وخاصة مدينة القدس وتهويتها وتنفيذ الخناق على سكانها الأصليين؛ بسلسلة من القرارات والإجراءات التعسفية والتي طالت جميع جوانب الحياة وبضمنها هدم المنازل والمنشآت الفلسطينية بعد وضعها العديد من العرقيات والمعوقات أمام إصدار تراخيص بناء؛ بهدف تحجيم وتقليل الوجود السكاني الفلسطيني في المدينة؛ حيث وضعت نظاماً قهرياً يقيد منح تراخيص المباني، وأخضعتها لسلم بiroقراطي وظيفي مشدد؛ بحيث تمضي سنوات قبل أن تصل إلى مراحلها النهائية. بهدف طمس عروبتها وصبغها بطابع يهودي.

وقال رئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان الوزير مؤيد شعبان، إن قوات الاحتلال والمستعمرين نفذوا 2161 اعتداء، خلال كانون الثاني الماضي، في استمرار بسلسلة الإرهاب المتواصل من قبل دولة الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني وأراضيه وممتلكاته، موضحاً أن جيش الاحتلال نفذ 1786 اعتداء، فيما نفذ المستعمرون 375 اعتداء، كما نفذوا 318 عملية تحرير وسرقة لممتلكات Palestinians، طاولت مساحات شاسعة من الأراضي، وكذلك تسببت اعتداءات المستعمرين باقتلاع 969 شجرة منها 960 شجرة زيتون.

وقال أن دولة الاحتلال باتت تتفنن في اختراع أسباب قهر الفلسطينيين، وعلى امتداد جغرافية الأرضي الفلسطينية هذه الأيام

وأشار إلى أن سلطات الاحتلال نفذت خلال كانون الثاني الماضي وحده، 76 عملية هدم طالت 126 منشأة، بينها 74 منزلاً مأهولاً و4 غير مأهولة، و29 منشآت زراعية وغيرها، وقامت بتزويج 131 إخطاراً لهدم منشآت فلسطينية أخرى حكومة الاحتلال الحالية، وهي الأشد ميئية وتطرفاً وفاشية، رفعت منذ تشكيلها شعاراً واحداً هو الاستيطان بلا توقف والسيطرة بلا رقابة، ونفذت سلطات الاحتلال خلال العام المنصرم 2024 ما مجموعه 684 عملية هدم، هدمت خلالها 903 منشأة في الضفة الغربية بما فيها مدينة القدس. وأصدرت (939) إخطاراً لهدم منشآت فلسطينية بحجة عدم الترخيص

ويحسب قاعدة بيانات التوثيق والنشر في هيئة مقاومة الجدار والاستيطان فقد بلغ عدد العمليات التي استهدفت الأشجار الفلسطينية خلال العام المنصرم، 2024، 451 اعتداء استهدفت 14212 شجرة، من ضمنها 10459 شجرة زيتون، ويرى خراء إن تطبيق إعلان سموترنيتش أمر محتوم في ظل الدعم العالمي لدولة الاحتلال، وتوغل الصهيونية الدينية، من جانب وحالة الضعف العربي والفلسطيني وانه لن يكون هناك بديل عن المواجهة.

وقدر محللون ان إعلان سموترنيتش وان لم يكن إعلاناً رسمياً من حكومة الاحتلال، لكنه في غاية الخطورة لا سيما مع عودة ترامب، وقد يكون الإعلان بمثابة «جس نیپ» لردد الفعل. ويوضح استخدام هدم المنازل بوجوب القانون الدولي اليوم لاتفاقية جنيف الرابعة، التي أصدرت في عام 1949، وتحمي المدنيين في الأراضي المحتلة. وتنص المادة 53 منها، على أن «أي تدمير تقوم به دولة الاحتلال للممتلكات العقارية أو الشخصية التي تعود بشكل فردي أو بشكل جماعي إلى الأشخاص العاديين أو للدولة أو بالدولة أو السلطات العامة أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية وهي محظورة تماماً إلا إذا كان لهذا التدمير ضرورة قصوى للعمليات العسكرية».

الطريق لتفادي الوقوع بالأزمات

بقلم: د. معتصم عادل محسن

وبدلاً من أن نكتفي بالنظر في تعاطف ودهشة، علينا أن نسأل أنفسنا ماذا حدث؟ ولم ت تعرضت هذه الأزمة لهذا الكم وهذه النوعية من المحاجة الإعلامية والصحفية وحظي بها الاهتمام البالغ؟ وكيف قامت الإدارة بمعالجتها؟ وما هي أوجه النجاح والإخفاق فيما يتعلق بردود أفعالها؟

ومن الأساليب الناجحة في معالجة تلك الأزمات، القيام بدراسة وتحليل الأزمات المتشابهة في حدوثها، ومراقبة سبب اختلاف إحداثها.

ويجب أن نعترف بأنه ليس معنى النجاح في تجاوز الأزمة والقضاء عليهم ضمان عدم حدوثها مرة أخرى، فالآزمات لا تمنع المنظمة أو المجتمع أو المجال الذي حدثت فيه لأنها من الصعب أن تأتي مرة أخرى بنفس الأسلوب والحجم والآثار والأسباب ولكنها تأتي متطرفة بما يتاسب مع ما تركته الأزمة السابقة من آثار، ومع ما حدث من تغيير القوى المتصارعة التي يمكن أن يمثل احتكاكها مع بعضها مره أخرى بداية صناعه أزمة جديدة.

والأزمة لا تحدث من فراغ فكل أزمة ما هي إلا حلقة من سلسلة من الأزمات، وإذا ما تم معالجتها بطريقه خاطئة فإنها تطلق سلسلة من التفاعلات وعلى ذلك فان التحليل المبني على أسوأ وضع يبين على التساؤل عما إذا كانت الأزمة الحالية قد نتجت عن أزمات أخرى، وإذا كان الأمر كذلك فيما الذي يجب عمله الآن.

فعند وقوع الأزمة علينا أن نتساءل ما إذا كانت تلك الأزمة بمثابة مؤشر لوقوع المزيد من الأزمات الأكثر جسامه وخطورة، وهل يمكن أن تكون تلك الأزمة مجرد طرف صغير لجلب الجليد الضخم؟ وهل يمكن أن تتحول هذه الأزمة إلى قضية كبرى أوسع نطاقا.

لذلك فإن انتهاء الأزمة لا يعني عدم وجود أزمات أخرى بل يعتبر في بعض الأحيان بداية لأزمات أخرى فالعملية تبدأ مرة واحدة ويجب على العلاقات العامة أن تقوم بإدارة فعالة للقضايا التي تواجه المنظمة وان تخطط جيداً لمنع وقوع أزمات أخرى. ولعل أحد أهم ملاحم الأزمة هو ضغط الوقت، يعني أن الوقت المتاح محدود لاتخاذ اللازم من بحث وقرارات قبل وقوع المشكلة وتصعيد الخسائر، وبطبيعة الحال لا يمكن صناعة القرارات بالطريقة التقليدية ساعة الأزمة مما يحدها أن تكون مستعدين ولدينا خطط معدة مسبقاً لمواجهة الأزمة فماذا يمكن أن تفعل إدارة المنظمة في مواجهة أزمة ما؟ وإذا خصصنا السؤال وقلنا ما هو دور كل إدارة أثناء الأزمة؟

ومهما بلغت سنوات الخبرة في مجال مواجهة الأزمات ومعالجة آثارها السلبية فإن القلق الشديد أحد السمات الرئيسة حينما تقع الأزمة، فإذا لم نكن متواجدين بالموقع فسوف يحيطنا في البداية شعور غير حقيقي بالهدوء ولن يستغرق الأمر سوى دقائق قد تنتد إلى ساعات إلى أن تجتمع الإدارة المعنية بالأمر و يبدأ الشعور الحقيقي بالخطر في الطفو على السطح، فذلك الشعور الزائف بالأمان يشبه فزه الهدوء التي تعقب توقف طلقات الرصاص إذاناً بشن الأعداء لهجمة ضاربة، وما يتلو ذلك من أحداث معتمداً أساساً على الأزمة ذاتها.

يحظى علم إدارة الأزمات باهتمام كبير من جانب الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية بشكل عام والاتصال الجماهيري بشكل خاص، وذلك على ضوء الثورة التكنولوجية التي يعيشها العالم الآن في مجال الإعلام والاتصالات، والتي تنقل الأحداث والأزمات فور وقوعها من أي مكان في العالم، فضلاً عن كثرة الأزمات التي تعاني منها العديد من دول العالم سواء كانت أزمات ناتجة عن عوامل طبيعية أو بشرية أو حتى مادية.

ومن بين الفروع الهامة في مجال إدارة الأزمات ما يتعلق بكيفية إدارتها على مستوى الجمهور الداخلي، والجمهور العام ووسائل الإعلام، وهو ما يعرف باتصالات الأزمة. لذلك فإن الاتصال المؤثر والفعال بهذا الجمهور يكون من خلال وسائل الإعلام ووسائل الاتصال المتنوعة، ولا شك في أن وسائل الإعلام القوية تؤدي حتماً إلى نتائج إيجابية وملموسة عند إدارة أي أزمة.

وإذا نظرنا إلى واقعنا الآن لوجدنا أن الأزمات أصبحت جزءاً من نسيج الحياة المعاصرة وإن وقوع الأزمات أصبح من حقائق الحياة اليومية وإن لها تحديات داخلية وتهديدات خارجية وهي محل دراسة وتحليل من المتخصصين في شتى المجالات.

وإذا كنا نعيش في عالم من الأزمات فان الأزمة معه تصبح حقيقة ملموسة اعترفنا بذلك أم لم نعترف، وهذه الحقيقة الصعبة تتطلب وجود إدارة رشيدة للتعامل مع الأزمات، إذ إن اعترافنا بوجود الأزمة يتطلب أن تكون أكثر حضوراً في وعيها وفي فكرنا وفي إدارتنا حتى نؤثر في مجرياتها وتجنب مخاطرها بل والاستفادة من ايجابياتها، فالآزمات تمثل معلم طريق عبرت خلاله الإنسانية وشيدت حضارتها فلم تكن الأزمات كلها شرًّا مستطيراً بل كانت بواطن لنهضة علميه و فكرة أثرت المعارف الإنسانية وساعدت على تطورها و يسرت لها سبل لم تكن متوفرة لديها من قبل.

ويلاحظ وجود ارتباط وثيق الصلة بين الأزمة والتغيرات العالمية الجديدة وفي ظل نظام العولمة ومع وجود علاقة طردية بينها وبين كافة المتغيرات سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، والتي أثرت بطبيعة الحال على جميع المنظمات بأشدتها المختلفة، ومن ثم نجد أن نظم الإدارة في حاجه ماسه إلى تطوير أساليبها ومناهج عملها وإعادة هيكلتها لمواجهة المواقف المتتجدة التي تحمل في طياتها مخاطر لا حدود لها نتيجة تلك المتغيرات.

إن بداية التفكير الجاد في التعامل مع الأزمات ومواجهتها يبدأ من الإيجابية على النسأولات التالية:

أين نحن؟ وما الصورة الذهنية الحالية لنا عند جمهورنا؟ وإلى أين نتجه؟ وماذا نملك؟ وما هو الوقت المتاح لنا للاستخدام؟ وأين نود أن نكون؟ وما هو المطلوب القيام به لنصل إلى ما نريد؟ وما هي الوسائل المتاحة والمناسبة التي يمكن استخدامها للوصول إلى أهدافنا؟

ولعل أفضل وسيلة لفهم طبيعة الأزمة ومعرفة أفضل السبل للتعامل معها هو القيام بدراسة الأزمات التي تعرضت لها المنظمات الأخرى وكيف تم إدارتها،

غياب المواقف العربية الموحدة بمواجهة التهديدات المشتركة

بقلم: محمد علوش

ذلك وجود الشعب الفلسطيني على أرضه، وليس نظامه السياسي فقط، وهناك رؤية فلسطينية مهمة وجب التناطتها في الدورة المترقبة لقمة العرب، والرؤية الفلسطينية ليست وظيفتها سد الفراغ السياسي بقدر ما هي أولويات جدول أعمال القمة، وتجيب على الأسئلة الضرورية من قبل القيادة الفلسطينية الشرعية، انطلاقاً لأن اليوم التالي لغزة هو يوماً فلسطينياً، وانطلاقاً من وحدة الأراضي الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية، ووحدة النظام السياسي، وولاية دولة فلسطين القانونية والسياسية والجغرافية على الأراضي الفلسطينية المحتلة، طبقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والقمم العربية، وخاصة مبادرة السلام العربية، والرؤية الفلسطينية م يكن الهدف منها تأكيد المؤكّد لوجوب ممارسة الحكومة الفلسطينية لصلاحياتها بقطاع غزة كما هو الحال بالضفة الغربية، وإنما ما تقوم بها حكومتها الشرعية في قطاع غزة، وكيف تمارس مهامها ومسؤولياتها في تقديم الدعم الإغاثي وتنفيذ برامج التعافي المبكر في كافة المجالات عبر لجانها المنخرطة بصفوف الشعب الفلسطيني بالقطاع، بهدف تثبيت المواطنين وتوفير سبل الدعم والإسناد لهم بالبقاء على أرضهم، أرض وطنهم الذي لا وطن لهم سواه، ورفض سياسة التهجير كفعل وطني مقاوم.

والرؤية الفلسطينية نجح بشكل واضح على ربط اليوم التالي بمسار سياسي وجدول زمني يؤدي إلى مؤتمر دولي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي على الأرض الفلسطينية، وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران وعاصمتها القدس، وهذا المسار تحقيقاً لـ «المبادرة السعودية للائتلاف الدولي للسلام ولعقد المؤتمر الدولي للسلام» بالشراكة مع فرنسا في حزيران القادم، ولعل مطالبة الرؤية الفلسطينية الأشقاء العرب، والمجتمع الدولي بتوفير الظروف المواتية لعقد الانتخابات الرئاسية والتشريعية على جميع الأراضي الفلسطينية، كما حدث بالانتخابات السابقة، لتحقيق ممارسة الشعب الفلسطيني حقه بالانتخابات وممارسة التغيير عبر صناديق الاقتراع، وليس عبر الوسائل الانقلابية والتدخلات الخارجية، فالرؤية الفلسطينية تمثل برنامجاً سياسياً من الممكن أن يشكل الأساس الفعلي لقرارات القمة العربية القادمة لأنه صادر عن صاحب الشأن والولاية، وليس عن وكلاء مهما علا شأنهم أو تعددت مرجعياتهم.

نأمل أن تبحث القمة العربية سبل مواجهة المشاريع الأمريكية، وصياغة خطة عربية مضادة خطة تهجير الفلسطينيين من قطاع غزة، وأن تفرض إجماعاً عربياً على رفض التهجير وسياسات الاقطاع، بحيث تكون هذه القمة العربية الأكثر أهمية في ما يتصل بالعالم العربي الأوسع وقضية فلسطين منذ عقود، ووضع القضية الفلسطينية على رأس الأولويات باعتبارها القضية المركزية للشعوب والدول العربية، وما يتطلب ذلك من سياسات وموافق وخطوات، والعمل العاجل من أجل تنقية الأجواء وفتح صفحة جديدة في العلاقات العربية، على قاعدة التضامن القومي ضد الخطر الإسرائيلي، وضد المشاريع الأمريكية والإقليمية التوسعية التي تستهدف القضية الفلسطينية وقضايا شعوبنا العربية ومصالحها القومية وحقها في بناء مستقبل زاهر وآمن.

نحن بأمس الحاجة في الظرف التاريخي الذي نعيشه اليوم إلى صياغة موقف عربي متماشٍ وصلب وقوى بشأن القضية الفلسطينية بشكل عام، وتقديم طرح يقابل الطرح الأميركي الذي يحاول النيل من القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني الثابتة وغير القابلة للتصرف.

كان قد حدد موعد لعقد القمة العربية في القاهرة في شباط الماضي، وأرجئت القمة إلى الرابع من الشهر الجاري، وسبق ذلك عقد اجتماع في الرياض «الاجتماع الخماسي العربي الذي أصبح ثانيناً» بحث تطورات الوضع في فلسطين والمنطقة العربية، وتوقف أمام التحديات المصرية التي يواجهها الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية، كما تخص الأمان القومي العربي، وذلك تحت وطأة سياسة التهديد والوعيد التي أطلقها الرئيس الأميركي بتهجير الشعب الفلسطيني واقتلاعه من أرض وطنه ونفيه إلى الأردن ومصر، أو إلى أي مكان في العالم.

ذلك الاجتماع لم تدعى له فلسطين، صاحبة القضية والتي يكابد شعبها وجع الاغتراب وفظاعة العدوان وحرب الإبادة الجماعية والتلقيح العرقي وجرائم الوحشية الإسرائيلية الأمريكية، وهذا مؤشر خطير للغاية، وربما سيفتح الباب لاحقاً لعودة الوصاية العربية والدولية على الشعب الفلسطيني، في خطوة تعتبر انقضاضاً على أهم منجز سياسي للكافح الوطني الفلسطيني وهو التمثيل الشرعي المستقل للشعب الفلسطيني، ممثلاً بمنظمة التحرير الفلسطينية، والذي اعترفت به دول العالم أجمع، وكذلك وها مقتله هذه الشرعية لاستقلالية القرار الوطني الفلسطيني.

أمام هذا التحدي الكبير والمصيري لوجود شعبنا وكيانه السياسي، لا مملک ترف الوقت، وقد آن الأوان لمغادرة الرهانات السياسية الخاسرة واشتباك البرنامج الكفاحي المقاوم على قاعدة وحدة قوى الشعب الفلسطيني تحت مظلة م.ت.ف، واستهلاض طاقات شعبنا وإمكانياته في مواجهة العناوين الاستعمارية الجديدة، الضم والتهجير واستكمال مشروع إسرائيل الكبير وتكريس مخطط الشرق الأوسط الجديد.

ليس أمام الدول العربية سوى مواصلة رفض خطة تهجير الشعب الفلسطيني، ليس فقط لأنه يهدد أنفسهم القومي، بل ويهدد مصير الشعب الفلسطيني نفسه بالضياع الكامل، إن الرفض السياسي وحده لا يكفي، بل يجب أن يقتن بقرارات واضحة وجليّة وحازمة، تؤكد على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وحقه في العودة إلى وطنه ودياره وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة، على أرض وطنه وعاصمتها القدس، والدول العربية تمتلك أوراق الضغط الكافية لإيقاف السياسات والمواقف الأمريكية المنفلترة من كل الضوابط السياسية والانسانية، ومسؤوليتها القومية تستدعي الحفاظ على مصالحها ومصالح الشعب الفلسطيني الذي دفع أثماناً لها تشبه الملاحم الأسطورية، حيث تتطلع إلى موقف عربي موحد وحازم في مواجهة المشاريع الاستعمارية الجديدة. إن القمة العربية التي ستحتضنها القاهرة ستكون قمة غير اعتيادية من حيث الدعوة والمكان، ارتباطاً بضمون القمة والتحديات التي تواجه النظام الرسمي العربي، بما في

بِقَمْ: مَاهِرُ السَّلَيْمَه

31 عاماً على مذبحة الإبراهيمي ومجازر الاحتلال مستمرة

في الجريمة، وشُكِّلت ومن طرف واحد لجنة «شمغار»، للتحقيق في المجزرة وأسبابها، وخرجت اللجنة في حينه بعدة توصيات، منها تقسيم الحرم الإبراهيمي، وفرضت واقعاً احتلالياً صعباً على حياة المواطنين في البلدة القديمة، ووضعت الحراسات المشددة على الحرم، وافسحت للمسطونين السيطرة على الجزء الأكبر منه. حوالي 60% بهدف تهويده والاستيلاء عليه، لكن الاحتلال لم يكتف بذلك أيضاً ومضى في مخطط السيطرة على ما تبقى من الحرم الشريف عبر اعتداء يومية ومحاولات لتغيير معالمه بقصد اسرلته. ويضم القسم المقتضب من الحرم: مقامات وقبور أئمَّاء، منها قبر النبي إبراهيم وزوجته سارة وقر حفيده يعقوب وزوجته ليثة وقر النبي يوسف بن يعقوب، إضافة إلى صحن الحرم وهي المنطقة الجميلة المكشوفة فيه. وتسجل وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الفلسطينية شهرياً عشرات الاعتداءات على الجزء الذي ابنته للفلسطينيين من الحرم الشريف تزامن بين استحداث انشاءات ومصادرات ومنع دخول للصلاة ومع رفع الآذان فيه بشكل متكرر، ضمن مخطط لفرض أمر واقع جديد يجعله حكراً على المستوطنين. ويحمل منه أصحابه الشعرين الذين يتعرضون لأبشع المضايقات والتكميل وعرقلة النقل والتسلل والاعتقال وحتى القتل من سواب المستوطنين وجنود الاحتلال على الحاجز المحيطة بالحرم وخاصة في شارع الشهداء المغلق في أرجاء البلدة القديمة ومحيطها في مسعى مسحه لقتل الهيئة الفلسطينية للمكان تبر الذكرى 31 لذبحة الحرم الإبراهيمي اليوم، والاحتلال يقترب حراً من الضاحية والهجر القسري وهم المنازل والبني التحتية في طول الأرض الفلسطينية وعرضها، ويلوح باستئناف جريمة الإبادة الجماعية التي ارتكبها في قطاع غزة على مدى 15 شهراً وأوقعت نحو 180 ألف ضحية بين شهيد ومفقود وجريح ودمر أوجه الحياة ويسفلها اليوم لطرب إباء القطاع ونفيهم إلى دول الجوار تماماً كما فعل بعد مجزرة ذلك كله تحت نظر مجتمع دولي ما زال يتحدث دون خجل عن حقوق الإنسان والحربيات وحق الشعوب في تقرير مصيرها والخلاص من الاحتلال!؟.

صادفت قبل أيام الذكرى الـ 31، لمجزرة الحرم الإبراهيمي الشريف في الخليل، التي نفذها المستوطن اليهودي المتطرف «باروخ غوليدشتاين» بحق المصلين في 25 فبراير عام 1994. عندما اقتحم ثانٍ أهم المعالم الإسلامية في فلسطين بعد المسجد الأقصى تحت أنظار جيش الاحتلال الإسرائيلي أثناء المصلين لصلاة فجر يوم الجمعة وشرع بإطلاق النيران على المصلين خلال سجودهم، ما أسفر عن ارقاء 29 شهيداً، وإصابة 150 آخرين داخل الحرم، حيث أغلق جنود الاحتلال المتمركزون على أبواب الحرم البوابات الرئيسية له، بعثة من المصلين من الخروج، والقادمين من خارجه من الوصول إلى ساحتها لإنقاذ الحرم.

وفي وقت لاحق استشهد آخرون برصاص جنود الاحتلال خارج الحرم وأثناء تشيع جنائز الشهداء، ما رفع مجموعهم إلى 50 شهيداً. وفي اليوم ذاته، الجمعة الخامسة والعشرين من شباط / فبراير 1994، الخامس عشر من شهر رمضان، وعقب تنفيذ المستوطن الإلهي، المجزرة بحق المصلين وهم سجود صائمين تساعد التوتر في مدينة الخليل وقراها وكافة المدن الفلسطينية، وبلغ عدد الشهداء الذين ارتكوا نتيجة المصادرات مع جنود الاحتلال إلى 60 شهيداً ومئات الجرحى في مجزرة كغيرها من سبقها وما اعقبها، استغلها الاحتلال لتحقيق مخططاته وأطماعه الاستعمارية بالسيطرة على الأرض والقدسات. ويقع المسجد في البلدة القديمة من الخليل، وهي جزء من المدينة ظل خاضعاً لسيطرة الاحتلال وفق اتفاق الخليل عام 1997 بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل. وينسب المسجد، إلى النبي إبراهيم الخليل عليه السلام المدفون فيه قبل 4 آلاف عام وسميت مدينة الخليل باسمه، وفيه قباب مغطاة تقول بعض المصادر التاريخية إنها قبور النبي إبراهيم وزوجته سارة، إضافة إلى الأنبياء إسحاق وإسماعيل ويعقوب ويوسف وزوجاته عليهم السلام.

وعقب المجزرة التي ما زالت تداعياتها مستمرة وعلى دين الاحتلال الإسرائيلي، **لُوِّفَ** المجرم القاتل وعوقيبة الضحية، حيث أغلقت سلطات الاحتلال الحرم الإبراهيمي والبلدة القديمة لمدة ستة أشهر كاملاً بدعوى التحقيق

بِقَمْ: سَامِرُ سُوِيدُ (أَبُو عَرْب)

فضل طهوب وتكريم القامة والتاريخ

في القدس مع مجموعة من رفاق الجبهة وتم تحرير الرفيق فضل مع مجموعة من الرفاق أثناء تبادل الأسرى عام 1985 وهو من الشخصيات الوطنية الم荣ومة في القدس ولها تاريخها الوطني المشرف وكان دائماً يدافع عن منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشعري والوحيد للشعب الفلسطيني وكان عضواً في المجلس الوطني الفلسطيني وعضوًا في البيت الشرقي الفلسطيني الذي كان برئاسة الشهيد فيصل الحسيني عملاً أن الاحتلال الإسرائيلي كان دوماً يهدد الرفيق فضل وينذره بالاعتقال مرةً أخرى على مواقفه الوطنية في الدفاع عن حقوق شعبنا الفلسطيني وعن عروبة عاصمتنا الأبدية القدس.

ونستذكر هذا التاريخ وتلك الذكريات، ونحن نحتفل اليوم بتكريمه قامة فلسطينية عريقة تناضل من أجل إنهاء الانقسام الفلسطيني البغيض وإعادة الوحدة الوطنية ورصف الصدف وترتيب البيت الوطني، في إطار منظمة التحرير الفلسطينية لتحقيق أهداف شعبنا الفلسطيني والدفاع عن حقوقه الوطنية في الوطن والشتات والدفاع عن موقف الجبهة السياسي والوطني في ظل المرحلة الصعبة التي تمر بها من المؤامرات التي تهدد شعبنا الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية من التهديد القسري وضرب المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية لشطب حق العودة لأنباء شعبنا الفلسطيني. نحن رفاق الدرب نهيب من هذا المقام برفيقنا فضل طهوب القيادي وابن جبهة النضال الشعبي الفلسطيني المناضل الصلب وتهمنا رؤيته السياسية والفكري في العمل التنظيمي على تطوير الجبهة وحرصنا على بعضنا لصعود الجبهة ضد المؤامرات. اتنا ونحن نذكركم فإننا نذكر تاريχها ومرحلة ومتناضلن عايشوها عاذهناها ونعاهدكم على الوقوف جنباً إلى جنب حتى تحقيق أهداف شعبنا الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وانتزاع الحرية والاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية على كامل حدود الرابع من حزيران وعاصمتها القدس الشرقية وفاماً لأنساننا وشهادتنا وجراحانا مستمرين بالنضال على خطى شهدائنا القادة العظام متمنين لك دوام الصحة والعافية وطول العمر رفيقنا فضل طهوب أبو هيسم.

اتشرف اليوم في تناول قامة فلسطينية كبيرة واتحدث عن مناضل قدم شبابه دفاعاً عن فلسطين وعن قضية الشعب الفلسطيني وكان من أوائل الثوار الذين هبوا لنصرة الوطن في مدينة القدس ومن السابقين من رعيل انتسب إلى العمل الوطني في صفوف جبهة النضال الشعبي الفلسطيني بعد هزيمة حزيران عام 1967 وبدأ بالعمل الوطني مع القائد الوطني الشهيد المؤسس الدكتور صبحي غوشة. انهم كوكبة، بدأوا بترتيب صفوفهم في مقارعة العدو الصهيوني في وقت وجدوا أنفسهم وحيدين في الساحة الفلسطينية في ظل هزيمة الجيوش العربية. كان رفيق الدرب الرفيق فضل طهوب أبو هيسم الذي شغل عضواً في المكتب السياسي لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني من أوائل الذين انخرطوا في العمل السري داخل الجبهة في مدينة القدس وقاموا بالتحريض ضد الاحتلال الإسرائيلي من خلال الإضرابات وتوزيع منشورات ضد الاحتلال ونفذوا عدة عمليات عسكرية مبكرة.

تعرفت على أبو هيسم شخصياً، عندما كنت مرافقاً للرفيق الأمين العام الدكتور الشهيد سمير غوشة بالبداية عن طريق التواصل السري عن طريق الهاتف ثم التقينا بالرفيق فضل أثناء عودة الوفد الفلسطيني المفاوض من اشتطن إلى تونس لحضور المجلس المركزي في تونس بقيادة الرئيس ياسر عرفات من أجل عملية السلام الفلسطينية الاسرائيلية برفقة الدكتور الشهيد سمير غوشة والدكتور أحمد مجданلي والرفيق الشهيد سلطان والرفيق الشهيد نبيل قبلي، وأثناء عودتنا إلى أرض الوطن أنا والرفيق الأمين العام الدكتور سمير غوشة كان الرفيق من الأوائل لاستقبالنا في أريحة وفي اليوم التالي ذهبنا أنا والرفيق أبو هيسم إلى مدينة القدس وتوجلنا في حاراتها وصلينا في المسجد الأقصى وزرنا الكنيسة وجامع عمر ابن الخطاب وتوجلنا في الأسواق وتعزفنا على كل أبواب مدينة القدس والتقينا بالرفيق عوني أبو غوش في القدس و كان معنا الرفيق جري المصور والتقط لنا عدة صور تذكارية وقضينا الليل في منزل الرفيق أبو هيسم وتشرفنا بمعرفة عائلته الكريمة والرفيق فضل طهوب هو من أوائل الأسرى في صفوف جبهة النضال حيث اعتقله الاحتلال الإسرائيلي عام 1968

مُدِيرُ التحريرِ: حُسْنِي شِيلُو

رئيْسُ التحريرِ: حُسْنِي شِيلُو

المُشرِّفُ العام: د. أَحْمَدُ مُجَدَّلَانِي

هيئة التحرير: عايدة عم علي، د. فريد إسماعيل، خليل حمد، نائل موسى، انور أبو مور

الأخيرة